

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: حوالي 11.8 مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة حتى نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2017، بارتفاع نسبته 7.8% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2017، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 34,960 رخصة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2017، مقارنة مع 31,201 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 12%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 11794 ألف م² خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2017، مقارنة مع 10941 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 7.8%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2017 حوالي 9156 ألف م²، مقارنة مع 8725 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 4.9%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2017 حوالي 2638 ألف م²، مقارنة مع 2216 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 19%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2017 ما نسبته 77.6% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 22.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 44.9%، تلاها محافظة إربد بنسبة 17.5%، ومحافظة الزرقاء بنسبة 12.3%، ومحافظة البلقاء بنسبة 7.3%، ومحافظة المفرق بنسبة 3.7%، ومحافظة جرش والعقبة بنسبة 3.2% لكل منهما، ومحافظة الكرك بنسبة 2.7%، ومحافظة عجلون بنسبة 2% ثم محافظة مادبا بنسبة 1.3%، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته 1.8% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 65.9% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2017، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 26.4% وإقليم الجنوب ما نسبته 7.7%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2017 ما نسبته 46.8% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته 53.2%.

وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 5517 ألف م² خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2017 مقابل 5799 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بانخفاض نسبته 4.9%.

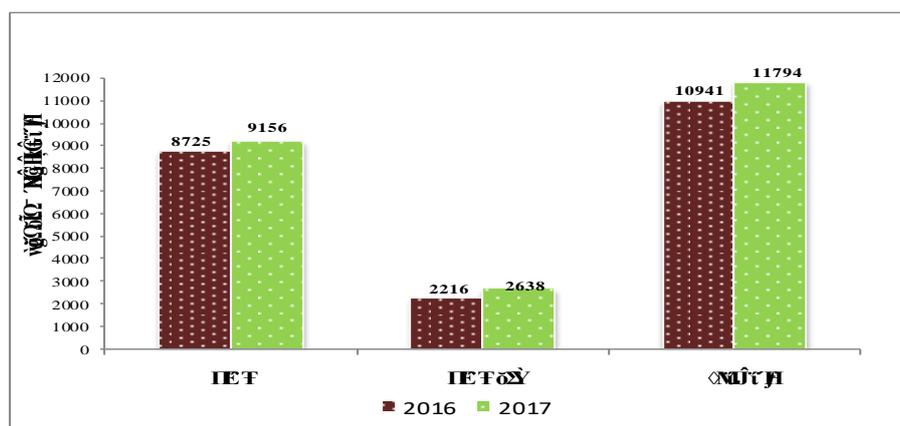
أما على مستوى شهر تشرين الثاني لعام 2017، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 4344 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 1301 ألف م² مقارنة مع 1188 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 9.5%.

جدول (1): عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عامي 2016 و2017 (المساحة

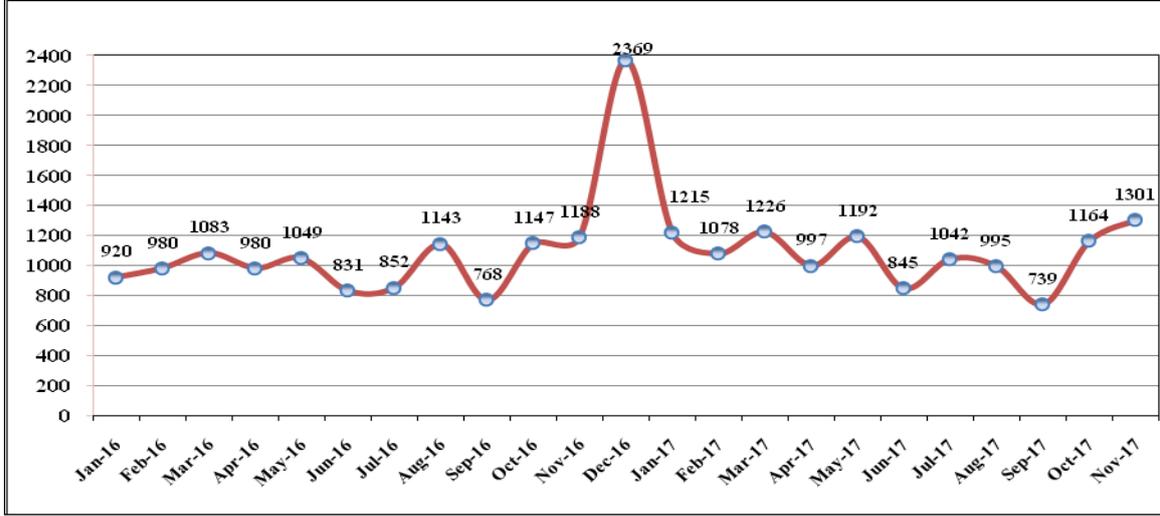
بالألف متر مربع)

نسبة التغير في المساحات المرخصة %	2017		2016		الشهر
	المساحة	عدد الرخص	المساحة	عدد الرخص	
32.1 +	1215	3678	920	2769	كانون الثاني
10.0 +	1078	3252	980	2678	شباط
13.2 +	1226	3397	1083	3201	آذار
18 +	3519	10327	2983	8648	الربع الأول
1.7 +	997	2791	980	2677	نيسان
13.6 +	1192	3586	1049	2969	أيار
1.7 +	845	2650	831	2441	حزيران
6.1 +	3034	9027	2860	8087	الربع الثاني
22.3 +	1042	2938	852	2413	تموز
12.9 -	995	2621	1143	3092	آب
3.8 -	739	2267	768	2021	أيلول
0.5 +	2776	7826	2763	7526	الربع الثالث
1.5 +	1164	3436	1147	3189	تشرين الأول
9.5 +	1301	4344	1188	3751	تشرين الثاني
7.8 +	11794	34960	10941	31201	المجموع

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر الأحد عشر الأولى لعامي 2016 و2017



الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2016 و2017 (بالآلاف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.